ابو عودة صامت والمعشر اصبح الرجل الثاني في البنك الدولي وتحركات بني إرشيد تثير الإتهامات:

الاردن: كلمة «عدالة» في النقاش الانتخابي تعيد مسألة «الحقوق المنقوصة»

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام بدارين:

لا يوجد اي رموز من تيار الاصلاح الليبرالي في سلطة القرار التنفيذي في الاردن فكبيرهم على حد تعبير صحيفة «الهلال» الاسبوعية الدكتور مروان المعشر اصبح نائبا لرئيس البنك الدولي وبالتالي اصبح مسؤولا أمميا وليس محليا وانشطهم الدكتور باسم عوض الله يدير طاقم موظفي مكتب الملك بهدوء وصمت وليس عضوا في اي مستوى من مستويات القرار ورئيس الحكومة الالكترونية الشهير وزير الاتصالات السابق فواز الزعبي لم يعد يسمع عنه احد.

اذا رموز الاصلاح لم يعودوا في الواجهة وبالرغم من ذلك استمرت اسطوانة الاتهام المشروخة ضد هؤلاء الذين يتم تصويرهم احيانا كشخصيات خارقة قادرة على التأثير والحسم حتى وان لم يكن لها وجود فيزيائي، وأسهل طريق الآن عند بعض الاقلام المتشنجة هي الغمز واللمز من رموز الاصلاح كلما برزت فكرة مرجعية لا يجرؤ احد على مناقشتها مباشرة.

ويحصل ذلك بالرغم من ان خصوم الاصلاحيين وهم لا زالوا كثر في الواقع من المحافظين يسيطرون على اهم ثلاث مؤسسات قرار هي الحكومة ومجلس الاعيان ومجلس النواب وبالتالي بقي للاصلاحيين الذين يؤمنون ببرنامج التغيير الملكي بعض المواقع الاستشارية وقيادة المؤسسة الامنية التي لا تقبل تاريخيا القسمة على اثنين في ما يتعلق بالتوجيه المرجعي.

والاسطوانة تتكرر دوما واسهل شيء الآن في اوساط بعض النواب والصحافيين هو توجيه اتهامات معلبة لاشخاص لم يعودوا موجودين تحت عنوان الفوضى الخلاقة الامريكية وتاثيرها المفترض على الهوية الوطنية الاردنية رغم ان هذه الهوية الوطنية الاردنية واضحة ومركزية ولا اساس للنقاش حولها كذلك لا يوجد على الاطلاق من يشعر بمشكلة هوية الاردن، كما انه لا يوجد من يناقش مسألة الشرعية لكن بعض من بنوا مجدهم على اتهام الاصلاحيين وتخوينهم والتشكيك بهم مصرون على نفس النغمة على اعتبار انها المعزوفة الوحيدة التي يجيدونها في الواقع.

ولم يعد ممكنا في الاردن الآن سماع اي صوت من اي نوع لاصحاب نظرية الحقوق المنقوصة فعدنان ابو عودة دخل الى غرفة الصمت المطبق بعدما حصل معه مؤخرا وجواد العناني يعمل في القطاع الخاص ويراقب عن بعد ما يجري وغيرهم من المتهمين في ولائهم وانتمائهم اما صمتوا او ضجروا ترفعا احيانا وخشية من الاتهامات المعلبة نفسها احيانا اخرى.

وهنا يمكن ايضا رصد نفس المفارقة الغريبة فالحقوق المنقوصة اصبحت تشمل في الواقع الآن وبسبب الضغط الاقتصادي كل المحرومين والفقراء والمساكين ومن شتى الاصول والمنابت في مقابل كل المحظيين والمتنفذين ورغم ذلك لا زالت تهمة الترويج للحقوق المنقوصة باعتبارها تواطؤا مع المشروع الامريكي الصهيوني في المنطقة تجد من يتبناها او يلقيها جزافا في كل الاتجاهات.

وهذه المفارقات عادت لدائرة الضوء بعد تنامي الجدل تحت عنوان انتخابات عام 2007، ولم يعد سرا في عمان ان المشككين وممتهني الاتهام الموسمي يطلقون نفس جرعتهم واسلحتهم ضد كل من يستخدم كلمة «قانون عادل» للانتخاب فقد اصبح استخدام كلمة عدالة هنا من المحرمات والمحظورات حتى وان كان الهدف من استخدامها هو احقاق حق دستوري لمواطن دستوري على اساس ان المواطنة في كل الاحوال ليست قرارا سياسيا يمكن التراجع عنه.

والهدف بكل الاحوال من تواصل سياسة التخويف واضح فدعاة الاصلاح تراجعوا للوراء بعد الاصرار على اتهامهم بالامركة ودعاة الحقوق المنقوصة تواروا عن الانظار بعد اتهامهم بالصهينة والمطلوب الآن بالنسبة لبعض السياسيين والنواب والكتاب حجب اي امكانية لانجاز قانون انتخاب عصري عبر العودة للغة التخويف والتخوين وعبر استعارة فكرة غبية تقول بان الحديث عن العدالة في توزيع المقاعد الانتخابية هو شكل من اشكال العبث بالديموغرافية وبان الدعوة الى اعادة توزيع الدوائر والكراسي هي وصفة احتيال لانجاز التوطين تتفق مع مشروع امريكي باطني مفترض لابقاء اللاجئين الفلسطينيين في الاردن مستقبلا رغم ان غالبية هؤلاء اردنيون في الواقع الدستوري وفي الواقع العملي ايضا.

وعلى كل الاحوال شهدت الاوساط الصحافية والبرلمانية استعارة واضحة للعبة التخويف والتشكيك مع ظهور ملامح رغبة ملكية في وجود قانون انتخاب عصري وحقيقي وعادت نفس لعبة الاتهام مع تفاعل النقاش عند الرغبة في ترجمة كلمة المشاركة والعصرية الى اجراءات ادارية على الارض وقد وصل مستوى هذا التشنج الى حد اعتبار البعض الدعوة كلمة عداوة في الانتخابات جريمة ينبغي ان يحاكم صاحبها.

ويبدو ان تصدر جماعة الاخوان المسلمين لواجهة الحدث في المسألة الانتخابية لم يقلق الحكومة والسلطة فقط بل يقلق ايضا نخبا مثقفة ويسارية فشلت طوال عقود في اقناع الرأي العام في توجهاتها كما فشلت في ايجاد موطئ قدم لها في عمق معادلة المجتمع قبل ان تفشل بطبيعة الحال في طرح نفسها كبديل عن التيار الاخواني.

وهذا النمط من التلاسن الاتهامي برز مجددا عندما قادت الجماعة الاخوانية الملتقى المعارض الاخير تحت لافتة عقد الانتخابات في موعدها الدستوري فقد ظهرت مقالات تتحدث عن تقارب امريكي ـ اخواني داخل ساحة الاردن على اساس مصالح متبادلة وعلى اساس نظرية لم يسمعها احد في السابق، خصوصا وان الاخوان المسلمين انفسهم يعتبرون في اوساطهم واجتماعاتهم وادبياتهم الضغط الذي مورس ضدهم مؤخرا من قبل حكومة معروف البخيت حلقة من حلقات مسلسل امريكي يستهدف الاسلام السياسي وجماعة الاخوان في المنطقة.

وبالتالي اصبح الوضع معقدا للغاية فمبالغات الاخوان غير المنطقية تقابلها مبالغات يسارية لا علاقة لها بالمنطقة لان المؤسسة الرسمية استهدفت بعض اجنحة الاخوان عندما اعلنت هذه الاجنحة صراحة وعلى لسان الشيخ زكي بني ارشيد ان قواعد اللعبة تغيرت ولان واشنطن غارقة في الوحل العراقي والافغاني ولم تعد تهتم اصلا بالقضية الفلسطينية او بالاصلاح او باللاجئين.

وختاما يمكن ترصد عودة بطيئة على قاعدة «قلة الشغل تعلم التطريز» فعدم وجود قضايا اساسية بين يدي البعض يمكن النقاش حولها يدفع في عمان للهجوم على شخصيات اصلاحية لم تعد موجودة في الواقع وعلى نظريات سياسية قالها افراد ويتجاوزها الواقع الدستوري والقانوني، فالتوطين كما قال الدكتور المعشر ومعه عدنان ابو عودة في اكثر من مناسبة قائم اصلا لان جزءا كبيرا من اللاجئين يحمل الرقم الوطني الاردني استنادا الى قرارات دستورية بوحدة الضفتين، والسؤال يبقى كالتالي.. عن اي توطين يتحدثون بصورة محددة؟ وعن اي ديموغرافية؟... هذه الاسئلة سئلت في اجتماعات رسمية ولم يوجد لها جواب وبالتالي ما يمكن فهمه هو باختصار شديد ان الهجوم يستهدف منهج التفكير الاصلاحي المرجعي في المملكة ويخطط للحيلولة دون وجود قانون انتخاب حقيقي.

عدنان ابو عودة

زكي إرشيد

عاصفة ثلجية تثير جدلا سياسيا في الأردن: وزير الداخلية ينتقد «إزعاج الملك» بالتحدث عن مئات المحاصرين وحزب الأخوان يعترض على «إنقاذ السياح» وترك «المواطنين»

عمان ـ «القدس العربي»:

أدار وزير الداخلية الأردني مساء الأربعاء حوارا طريفا مع مذيعي نشرة الأخبار في تلفزيون الحكومة وهو يعترض على إطلاق وصف «محاصرين» على مئات المواطنين الذين عزلتهم عاصفة ثلجية صباح الأربعاء في بعض مدن ومحافظات وطرق جنوب المملكة.

وتحدث الوزير وبصورة نادرة خلال نشرة الأخبار عن مبالغات الإعلام، متمنيا على تلفزيون الحكومة ان لا يتورط في هذه المبالغات، نافيا وجود محاصرين، ومشددا على ان قضايا الثلج كانت صغيرة وينبغي ان لا يتم إزعاج الملك فيها كما حصل.

وعبثا حاول المذيع عساف الشوبكي إقناع الوزير بان التقارير الرسمية الصادرة عن الدفاع المدني هي التي تستخدم تعبير «محاصرين»، لكن مستوى أداء الحكومة والمؤسسات وأجهزة البلديات في مواجهة عاصفة ثلجية من الطراز الخفيف كان قضية سياسية بإمتياز طوال اليومين الماضيين، خصوصا بعدما ألمحت الأرصاد الجوية لوجود عاصفة مماثلة صباح الأحد دون قول ذلك بصفة رسمية.

وحصل إرتباك شديد على كل المستويات في البلاد بعد ان قصرت الحكومة في إدارة أول أزمة شتائية وفقا لإعترافات مسؤولين فيها وتسبب الزائر الأبيض الثلج في إثارة عاصفة من الجدل أخذت أبعادا سياسية بعنوان تقصير الحكومة في اغلب الأحيان.

وإقتنص أهم أحزاب المعارضة في جبهة العمل الإسلامي الموقف لتوجيه إنتقاد حاد للحكومة عبر تصريح رسمي صدر بإسم المكتب التنفيذي في الحزب أحمد الزرقان وهو من الجنود المجهولين في حزب جماعة الأخوان المسلمين، لكن ظهوره ناقدا للحكومة بسبب الثلج يدخله دائرة لعبة الإحتمالات الإنتخابية في الواقع.

والزرقان هنا حمل بشدة على ما وصفه بتقصير الأجهزة الحكومية الفاضح في التعامل مع الأحوال الجوية التي شهدها الأردن مؤخراً. ووصف استجابة الأجهزة الحكومية لاستغاثات المواطنين الذين حاصرتهم الثلوج أمس بالاستجابة «الباردة»، مشبها إياها بـ«برودة جو ليلة أمس».

وقال ان ما جرى يدلل على انه «لا اعتبار للمواطن»، مطالبا بمحاسبة المسؤولين عن هذا «التقصير الخطير»، الذي «لو حصل ما يماثله في دولة ديمقراطية لأقيل على إثره وزراء ومدراء كثر».

وكانت وسائل الاعلام ومن بينها التلفزيون الأردني قد نقلت استغاثات آلاف المواطنين الذين حاصرتهم الثلوج، ومن بينهم طلبة في مناطق الطفيلة ومعان ومحافظات جنوبية أخرى شهدت تساقطا كثيفا للثلوج أدى إلى إغلاق طرق رئيسة وفرعية.

وقالت وكالة الأنباء الرسمية بترا أمس ان الأجهزة أنقذت 1150 مواطنا من حصار الثلوج في محافظة الطفيلة فقط وفهم من تقارير الاجهزة الحكومية ان بعض المحاصرين انتظروا لأكثر من 12 ساعة قبل ان تصلهم النجدة.

وتساءل الزرقان عن مبرر «تلكؤ» الأجهزة الحكومية عن إنقاذ «آلاف» المحاصرين «لساعات» في حين «يحظى السياح بسرعة الإنقاذ». وقال «هل هذا يشير إلى ان الإنسان الأردني أغلى ما نملك بالفعل؟!».

وشدد الزرقان على ان الذي جرى «يجب ان لا يمر دون محاسبة»، محذرا من ان تجاهل ذلك «سيوقعنا في مشاكل اكبر في المرات التالية».

واستهجن «عدم استعداد» الأجهزة الحكومية لمواجهة هذا الظرف «على الرغم من تحذيرات الارصاد الجوية المسبقة»، وتساءل «أين الاستعدادات والجاهزية التي تم الحديث عنها مطلع هذا الشتاء؟!». واعرب الزرقان عن أسفه لان الأمر احتاج لتدخل الملك عبدالله الثاني كي يتم انقاذ ارواح المواطنين «بعد تقصير» الاجهزة الحكومية، مشيرا الى ان ذلك يعني «غياب مؤسسية العمل في البلد».

وكان الملك قد اجرى اتصالا هاتفيا مع مدير عام الدفاع المدني طلب منه خلاله اتخاذ جميع الاحتياطات والاستعدادات لمساعدة المواطنين المحاصرين، الأمر الذي إعتبره وزير الداخلية إزعاجا غير مبرر للملك.

وانتقد الزرقان في سياق استعراضه للحدث «سوء الادارة» للازمات في البلد، مشيرا الى ان «استمرار انقطاع الكهرباء في بعض المناطق لعدة ساعات غير مبرر».1

وقال ان تعامل المسؤولين مع الاستغاثات المتواصلة من المواطنين كان «تعاملا غير مسؤول»، وتابع «أليس من السخرية ان يتم توجيه الرسائل للمحاصرين عبر التلفاز؟!».

وتساءل عن مبرر «عدم اتخاذ خطوات إدارية بسيطة كانت ستحد من آثار ما حدث كتعطيل بعض المؤسسات».

واعتبر ان «تأخر» وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي في إعلان ترتيبات الدوام لهذا اليوم، قد «أدى إلى إرباك المواطنين»، منوها إلى ان الامتحانات التي تعقد في هذه الفترة «لا تسمح بتردد المسؤولين في اتخاذ قراراتهم».

تصاعد حدة الخلافات حول التعديلات الدستورية.. وردود أفعال المستقلين والناصريين واليساريين على ميليشيا الاخوان.. وعودة انفلونزا الطيور

مبارك يحذر من خلط الدين بالسياسة.. حركة الأقباط في سوهاج وقنا وأسباب تأييدهم لجمال مبارك.. وتعيين عميد كلية باع اسئلة الامتحانات

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الخميس، عن اجتماع الرئيس مبارك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ومع وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي وعودة انفلونزا الطيور ووفاة عاشر حالة وهو أول رجل وأمطار وبرد شديد وارتباك في المرور، طبعا، وما الذي سنحصل عليه غير هذا وأسوأ منه من حكومة الشؤم والنحس والبيزنيس وما أشبه، والاستعدادات للعيد وتعطل في حركة القطارات وتصريحات لوزير التعليم العالي، عن زيادة في دعم الأنشطة الطلابية والسماح للطلاب بممارسة السياسة لجميع الاتجاهات، وهو يقصد تشجيع الناصريين والشيوعيين للحد من نفوذ الاخوان المسلمين، واحالة ضابطين وأمين شرطة بقسم بولاق الدكرور للمحاكمة بتهمة تعذيب المواطن عماد الكبير، والمناقشات والتصريحات حول التعديلات الدستورية، وقد فوجئت بصدور أعداد جرائد «الفجر» و«صوت الأمة» ومجلة «روزاليوسف» قبل مواعيدها التي ستوافق اجازة العيد، بينما ستحتجب صحف «الأسبوع» و«العربي» و«الميدان» و«الأهالي»، وبالتالي أصبحت لدينا مدخرات كثيرة، عن المعارك حول التعديلات الدستورية، ورئيسنا بارك الله فيه ورعاه، وجمال مبارك، وعن المصريين البدون، والمعارك والردود بأنواعها، ووجود قساوسة بأسماء محمد وعبدالقوي، وهو ما سنراه في تقرير غد ان شاء ربك الكريم.

الرئيس مبارك والتعديلات

ونبدأ برئيسنا بارك الله فيه ورعاه، الى آخر الدعاء، وخطابه الذي قدمه لمجلسي الشعب والشورى، لمناقشة طلبه تعديل 34 مادة في الدستور، ومما جاء في خطابه: «يأتي هذا الطلب في فلسفته ومنطلقاته، مستندا ومراعيا لاعتبارات عديدة، أوجزها فيما يلي:

أولاً: يأتي مؤكدا لمفهوم المواطنة وقيمتها ومبادئها، فكلنا مصريون، كلنا أبناء لهذا الوطن، وكلنا متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، لا تفرق بيننا عقيدة أو دين، ولم نعرف عبر تاريخنا انقساما دينيا أو طائفيا.

عندما توجه سعد زغلول الى «فرساي» مطالبا بالاستقلال، صاحبته نخبة من أبناء مصر، مسلمين وأقباط، ضم الوفد المصري آنذاك أقباطا، منهم، واصف غالي، وسينوت حنا، وويصا واصف وجورج خياط، وعندما نمضي في بناء مستقبل الوطن، فاننا نحقق ذلك بفكر وسواعد أبناء مصر، المسلمين والأقباط.

انني اذ أعي كل ذلك، واذ أتابع ما تشهده منطقتنا من مظاهر الانشقاقات الطائفية والمذهبية، فاننا مدافعا عن مجتمعنا بمسلميه وأقباطه، في مواجهة ممارسات تسعى للالتفاف على القانون، والانقضاض على هذا الموروث الثقافي الراسخ لشعب مصر، ممارسات تخلط الدين بالسياسة، والسياسة بالدين، تنشر الفتنة والتطرف، وتحاول الوقيعة بين جناحي الأمة، سوف تعكس مقترحات التعديلات التي أتقدم بها اليوم، هذا الحرص على استقرار الوطن، وهذا الالتزام بالدفاع عن وحدة أبنائه، وأثق أن نواب الشعب سوف يبادلونني حرصا بحرص، والتزاما بالتزام.

ثانيا: ان ما ارتأيته من تعديلات دستورية، يتوخى في مغزاه الأساسي ترسيخ سيادة الشعب، كمصدر للشريعة والسلطات، من خلال تقوية دور البرلمان، وتعزيز الضوابط على أعمال السلطة التنفيذية، بمثل ذلك تطورا جذريا لنظامنا السياسي، يضفي المزيد من التوازن على العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وعلى العلاقة داخل السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية والحكومة، تقترح هذه التعديلات سلطات وصلاحيات أكبر للبرلمان بمجلسيه، وفضلا عن ذلك، فان مقترحات التعديل تتيح تيسيرا في ضوابط الترشيح للانتخابات الرئاسية، بما يعزز فرص تقدم الأحزاب بمرشحيها لهذه الانتخابات.

كما تتيح التعديلات المقترحة، تعزيزا ممائلا لفرص تمثيل المرأة بالبرلمان، بما نوليه للمرأة ودورها في الحياة السياسية والمجتمع، من اهتمام لازم ومطلوب.

ثالثاً: لقد تعرضت مصر للارهاب قبل غيرها، وقبل أن يصبح ظاهرة عالمية، ولا تزال شروره ومخاطره تستهدف الوطن، وتهدد أبناءه في أرواحهم وأرزاقهم، ولقد طالبت في برنامجي الانتخابي العام الماضي بقانون لمكافحة الارهاب كبديل تشريعي عن مكافحة هذا التهديد بالعمل بقانون الطوارئ.

وان ما ارتأيته من مقترحات التعديلات الدستورية، يفتح الباب أمام تشريع لمكافحة الارهاب، بحاصره ويردعه ويجهض مخططاته، يتصدى لجرائمه ومخاطره بقوة القانون، ويكفل في ذات الوقت الرقابة القضائية على أي مساس غير مبرر، بحقوق المواطنين وحرياتهم المكفولة بأحكام الدستور والقانون».

وهكذا كان وسيكون رئيسنا على الدوام، ولهذا أعجبتني «الأهرام» وهي تقول في تعليقها يوم الأربعاء:

«النقطة المهمة التي ركز عليها الرئيس مبارك في كلمته أمس هي تحذيره من تناثر مظاهر الانشقاقات الطائفية والمذهبية في المنطقة واحتمال تأثير ذلك على مصر، فقد كان واضحا وحازما في الوقت ذاته، عندما قال انه سوف يقف مدافعا عن مجتمعنا بمسلميه وأقباطه، في مواجهة ممارسات تسعى للالتفاف على القانون والانقضاض على هذا الموروث الثقافي الراسخ لشعب مصر من محبة ومودة تربط طرفي الأمة، محذرا من الممارسات التي تخلط الدين بالسياسة وتنشر الفتن والتطرف، وتحاول الوقيعة بين جناحي الأمة.

نعم ان أقدار هذا الوطن ومستقبله لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تكون موضع عبث العابثين الذين لا يدركون المخاطر والتحديات التي تحيط به، فليقف العابثون من سباتهم، وينظروا الى أحوال الدول المجاورة لنا وكيف تعصف بها أنواء الفتن الطائفية والمذهبية، حمى الله مصر ووقاها من عبث هؤلاء ومن مخاطر تلك الفتن».

طبعا، وأعتقد أن جحا الذي توقع الأحرار باسمه بروازها بالصفحة الأولى من مثيري الفتن، لأنه قال في نفس (اليوم) الأربعاء: «أعلن حزب الوفد رفضه أي محاولة لالغاء الاشراف القضائي على الانتخابات، ونعتقد أن التعديلات لن تقترب من الاشراف وربما تلغي القضاء فقط».

ويندرج تحت بند العابثين زميلنا وصديقنا والمؤرخ وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد الأستاذ جمال بدوي لأنه قال في نفس اليوم أيضا في عموده ـ كلام في العضم ـ «لم تتناول التعديلات الدستورية المقترحة: مسألة الحد الأقصى لرئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة 77 من الدستور، وعدم المساس بها يعني السماح باعادة انتخاب رئيس الجمهورية بدون حد اقصى لفترات الرئاسة، ومعنى ذلك تجميد مبدأ تبادل السلطة وبقاء البلاد بشكل أبدي تحت حكم الحزب الوطني الذي يرأسه رئيس الجمهورية.

ان اطلاق مدة رئاسة الجمهورية دون تحديد معناه العودة الى النظام الملكي الذي كان قائما في مصر، ودب فيه الفساد الى أن قامت ثورة تموز (يوليو) بالقضاء عليه والأخذ بالنظام الجمهوري الذي يعني تعاقب الرؤساء ومنع خلودهم في الحكم، وتلك احدى العلامات الفارقة بين النظام الملكي والنظام الجمهوري، فاذا زالت هذه الفوارق صار النظام الجمهوري ملكيا في معناه ومبناه، ولا يبقى سوى «التوريث» ليكتسب ملامحه النهائية «!!»».

ونتوجه لـ«أخبار» أمس ورئيس تحريرها زميلنا وصديقنا محمد بركات والذي قال:

«واذا كان الرئيس مبارك قد حاز ثقة الشعب عندما فتح أبواب الديمقراطية الحقيقية، وهو يطالب ويسعى لإنهاء عهود الاستفتاء التي درجنا عليها طويلا في اختيار رئيس الجمهورية، ليكون بالانتخاب الحر المباشر من بين العديد من المرشحين، طبقا لارادة الجماهير، فانه اليوم يؤكد الوفاء بالعهد الذي قطعه على نفسه في برنامجه الانتخابي، ويرسي الأساس الصلب للاصلاح السياسي، ويدعم وبحق قواعد الحرية والديمقراطية في البنيان الاجتماعي المصري، لذلك فاننا لا نبالغ اذا ما قلنا ان يوم الثلاثاء السادس والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) 2006، سيظل حيا في ذاكرة كل المصريين بوصفه يمثل فارقا هاما، ومنعطفا تاريخيا في مسيرة العمل الوطني».

وتترك «الأخبار» الى جريدة «روزاليوسف» أمس مع زميلنا عمرو عبدالسميع رئيس تحرير «الأهرام الدولي» وقوله في بابه ـ هؤلاء ـ «اذ ليس عيبا ولا خطأ ولا عورة ولا خطيئة أن يلتزم الانسان الموضوعية ويقر بان حزمة التعديلات التي أرسلها الرئيس مبارك الى غرفتي البرلمان هي أكبر تحول ديمقراطي في تاريخ الدولة المصرية الحديثة، لا شبيه له في تاريخنا، فحتى دستور 1923 الذي كان يعتبر درة ما وصلت اليه مصر ليبراليا صيغ في غرفة مغلقة، وبمجموعة من خبراء القانون جاء أحدهم بنصوص القانون الفرنسي، والآخر بالنصوص الشرعية الدينية والثالث بمادة من هنا أو هناك، وتمت عملية تخليق الدستور بعيدا عن الناس، أما اليوم فمصر كلها مدعوة الى صناعة مستقبلها من قائد جعل ديدنه هو العبور الى المستقبل، وما أعنيه في ذلك السياق أن ما يحدث في مصر الآن أمر مهم ينبغي التعامل معه بأكبر قدر من الموضوعية وسيادة ما يمكن تسميته الضمير الوطني الجماعي والا ينفع معه الصراخ أو عرض الآراء بوصفها حقائق أو النزوع على تهييج الجمهور، أو المغالطة أو الانكار فتلك ـ جميعا ـ بعض من آيات الهزل وعدم الجدية بعد الآن.

الضمير الجمعي ـ كذلك ـ يعني ضرورة الاعتراف بأن القيادة السياسية في مصر أثبتت ـ بما لا يدع مجالا لكثير لجاج أو سفسطة ـ أن مبدأها الشهير: «(الاصلاح ينبع من الداخل ولا يتم فرضه من الخارج) وهو الذي ساد».

طبعا، طبعا، هذا مما لا شك فيه، لكن هناك مشكلة بين عمرو وزميلنا بـ«الوفد» محمد أمين الذي كان له رأي غريب عبر عنه بالقول أمس في عموده اليومي ـ على فين ـ

«لا أدري كيف كان الرئيس والوزراء يحلفون على هذا الدستور بشكله الحالي، وكيف كانت بداية عهد أي مسؤول بالقسم القانونية على احترام دستور كهذا، فأي احترام كان لدستور مشوه، ومهلهل وغريب عن المجتمع، ولا يلبي احتياجات المجتمع، ولا يتعامل معه، والدستور في واد، والشعب كله في واد آخر، فمثلا كان الدستور اشتراكيا صرفا، واحترام الدستور على هذا النحو يعني أن توقف كل عمليات الخصخصة وبيع البلد، باعتبارها أعمالا غير دستورية وغير شرعية!!..

نحن أمام نقلة تاريخية فعلا، وأمام حدث تاريخي طبعا، والسبب أنه لم يكن هناك شيء من الأصل، وكان جهابذة الحكم يرون أن أي مساس بالدستور يمس مباشرة استقرار البلاد، كان ذلك المفهوم المريض سائدا، والآن هم الذين يصفقون بحرارة، كل شيء يقولون عليه انه تاريخي، فالتعديل تاريخي، والميزانية تاريخية، والخطاب تاريخي، وعندهم حق لأنه لم تكن هناك دولة بالمعنى العصري لها، بل كان هناك شخص واحد، هو الرئيس فقط!!».

وأما محطتنا الأخيرة في هذه القضية فستكون عند جحا بـ«الأحرار» وقوله في بروازه: «التعديلات الدستورية التي نحن بصددها مجرد وش دوكو لسيارة بلا موتور».

حكومة ووزراء

والى حكومة الشؤم والنحس والبيزنيس وما أشبه، فقد عثرت في باب ـ برلمانيات ـ بمجلة «صباح الخير» على مؤيدة لها، هي زميلتنا فاطمة العطار، التي قالت عن بيان الدكتور نظيف:

«وكان استعراض د. أحمد نظيف رئيس الوزراء لبيان الحكومة وجد اهتماما كبيرا لدى الأعضاء بما يحقق آمال وطموحات المواطنين لما تضمن الكثير من مطالبهم وان كان تميز بالصراحة والشفافية التي لم يعهد بها الشعب من قبل الحكومات السابقة، وكيف طمأن الأعضاء على اقتصاد مصر والذي قال لهم ان اقتصادنا أخذ يسترد عافيته وبدأ مرحلة جديدة من النمو، وأن معدل ما خططت له الحكومة في مجال التنمية بجناحيها الاقتصادي والاجتماعي حقق نجاحا ملموسا مما جعلنا نقول اننا حققنا معدل التنمية؟!

والحقيقة أن بيان الحكومة أعاد الثقة لدى نواب الشعب في الحكومة من جديد بعد أن تعهد بأنها تقوم بتطبيق البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك لتحسين مستوى معيشة المواطنين والمهمومة بشؤونهم وهو ما أكدته لنا البيانات التي أشارت الى أن معدل ما حققه الاقتصاد القومي من نمو بمعدل 6,9 % وهو لم يحدث منذ 15 عاما حتى العجز في الموازنة انخفض الى 8,6 % بينما كان العجز في العام الماضي 9,6 % كما أعلن عن امتداد مظلة الضمان الاجتماعي ليشمل مليونا ونصف المليون اسرة بعد أن كان عددهم في العام الماضي 885 أسرة فقط!».

ولم تكن فاطمة تدري شيئا عما سيكتبه زميلها بـ«الأخبار» ورئيس التحرير التنفيذي لجريدة «الخميس» المستقلة، في بابه ـ يوميات مفقوع جدا ـ وأثبت أنه مفقوع، جدا، جدا، من رئيس الوزراء وبيانه لأنه قال عنه والشرر يتطاير من عينيه: «كل الناس لم تعد تكلف نفسها مشقة سماع التصريحات والبيانات الحكومية أيا كان مصدرها، لأنها تدرك أن الحكومة كاذبة حتى تثبت براءتها، لكنني سأحاول بكلمات وأرقام بسيطة اكمال الصورة التي تعمد تنظيف اخفاء أهم أجزائها، فالدين العام في عهد نظيف ارتفع بمتوسط 3 مليارات جنيه شهريا ليصبح كل مصري مديون بـ12000 جنيه أما التضخم فقد ارتفع وفقا لأرقام الحكومة ذاتها من 3,6 % عام 2005 الى 10 % حاليا وانخفضت الاستثمارات من 27,9 % الى 16,5 % وارتفع معدل البطالة من 10,5 % من قوة العمل عام 2005 الى 11,8 % حاليا أي أن هناك ما يقرب من 3 ملايين شخص بلا عمل أو مورد رزق باعتراف الحكومة ذاتها!! أما عدد حالات الافلاس والمصانع التي أغلقت أبوابها وحالات التعثر في الجهاز المصرفي، فأرقامها مفزعة، وكلها تؤكد أن بيان نظيف، لم يكن ـ للأسف ـ نظيفا!! وانما مليء بالخداع والأكاذيب!!».

معارك وردود

والى المعارك والردود وأولها لزميلتنا بمجلة «صباح الخير» كريمة كمال التي قالت، وهي حزينة في بابها ـ غير عادي ـ وأحزنتني معها: «عيسى أستاذ الجامعة وهو يتمتم نادما على تفويته فرصة البقاء في كندا والتي عرضت عليه هناك منذ خمسة وعشرين عاما، حيث اختار أن يعود الى مصر، تحدث الرجل بمرارة عن احساسه الشديد بالاحباط وتصوره كيف كان يمكن أن يكون عليه حاله الآن لو لم يختر العودة؟! تحدث عن أسلوب تنمية أصحاب الكفاءة وتصعيد الأقل كفاءة، ردد مندهشا: هل يعقل أن يعين عميدا من كان معروفا ومشهورا مشهودا له ليس بالكفاءة ولكن ببيع الامتحانات!!

ليست هذه هي المرة الأولى ولن تكون بأي حال من الأحوال الأخيرة التي التقي فيها بمثل هذا النموذج المصري، ببساطة صار هذا هو حال أصحاب الكفاءة في مصر بعد أن سادت لسنوات سياسة ابعادهم لصالح الأقل كفاءة أو الأكثر فسادا أو أهل الثقة عند الدولة بكل مؤسساتها!! اللافت حقا أنني عندما أطالع صحف الصباح كل يوم وأشعر في نهاية قراءاتي بحجم التردي وتعقد الأمور وفسادها وانهيارها من التعليم للصحة للمياه الملوثة والعبارات الغارقة والقطارات المقلوبة، لأطفال الشوارع، لسقوط العمارات على رؤوس أصحابها لاحتلال القمامة لشوارع العاصمة، لتفشي الفقر وانتشار العنف واختراقه حتى للجامعات، كل ذلك ليس سوى نتيجة منطقية للسياسة التي انتهجتها الدولة لسنوات طويلة، سياسة لا يمكن أن تنتج الا ما نحن فيه الآن وليس أي شيء غيره، فلماذا ترتدي الدولة مسوح الضحايا وكأنها هي ضحية لهذا المجتمع الذي بات يفرز كل هذه المشاكل ويعيش كل هذه التشوهات مع أن كل هذا ليس سوى نتيجة طبيعية لفعل هي فيه الفاعل، بل والفاعل الأوحد».

ويذكرني صاحبنا عيسى، وما عاناه بعد عودته من الخارج، بحالة زوج شقيقتي الذي حصل على الدكتوراه من الامبريال كوليدج في لندن، وطلبوا منه البقاء لاستكمال ما بدأه من أبحاث، وطلبته جامعات أمريكية وكندية، ولكنه رفض وأصر على العودة لمصر، ورد دينه له بالتدريس بكلية الهندسة بجامعة القاهرة رغم أن ولديه ولدا في لندن وحصلا على الجنسية البريطانية ولن أصف حالته النفسية الآن، رغم مرور أكثر من عشرين سنة، يكفي أن أقول، أنه يكاد يبكي على ما آل اليه حال الجامعات، لا أبحاث، لا تطوير، من يتم ارسالهم للحصول على الماجستير والدكتوراه، يرفض أغلبهم العودة، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم، الفاتحة على روح جامعاتنا، بسم الله الرحمن، آمين يا رب العالمين».

حركة الأقباط في سوهاج

والى آخر ما لدينا فيما يختص بحركة أشقائنا الأقباط بمحافظة سوهاج والتي رصدها لنا خالد اسماعيل في الدستور، وهي: «في سوهاج يلعب الأقباط في قرى ومدينة «طما» على التناقض بين العائلات الكبيرة في البندر وهي العائلات الحاكمة منها نائبا الوطني في مجلس الشعب ومنها كل شيء يتعلق بالزراعة والتجارة، وعندما وقع صراع بين الحرس القديم والحرس الجديد في الحزب الوطني اختاروا الحرس الجديد وهو ما يجعل بعض المهتمين بالشأن القبطي يؤكدون أن تيارا واسعا بين «الأقباط» يؤيد «جمال مبارك» ومجموعته المسيطرة على الحزب والحكم هذا التيار يقدم خطابه على أساس أن «جمال» أقرب الى الأقباط ولا يعاملهم بطريقة الحرس القديم الذي استبعد المرشحين الأقباط ولم يعاملهم المعاملة اللائقة لكن هذا عكس الحقيقة لأن الذي اختار المرشحين وأدار المعركة الانتخابية هو «الحزب الوطني» و«جمال» على رأسه أي أنه كان يعرف بعملية استبعاد المرشحين الأقباط ولم يفعل شيئا، وكذلك بي «طهطا» ما زال الأقباط يدينون بالولاء للكنيسة وقراراتها واختياراتها مع تحقيق التحالف مع كل القوى المؤثرة في القرى المحيطة بالمركز ورغم أن الصورة تبدو غائمة الا أن الصوت القبطي الأرثوذوكسي فاعل في «سوهاج» ويقيم تحالفاته على أساس ان «الحكومة وحزبها ما حدش يقدر يستغني عنهما»! وفي «قنا» كانت فتنة كنيسة «العديسات» التي وقعت منذ شهور دليلا كاشفا على أن «الأقباط» يحاولون الصعود واللعب مع «الهوارة» و«العرب» و«الأشراف» لكن التأثير القبطي في قنا لا يكاد يذكر لهذا فان الكنيسة تهتم كثيرا بمحافظة قنا وهذا جعل النظام يختار محافظا قبطيا لهذه المحافظة والرجل من جانبه تهتم كثيرا بمحافظة قنا وهذا جعل النظام يختار محافظا قبطيا لهذه المحافظة والرجل من جانبه يشعر بأنه قبطي وأنه منظور اليه نظرة ليست طيبة فكان كل حديثه وكل حركاته وقراراته تضع في اعتبارها أهمية الاحتفال بمولد سيدي عبدالرحيم القناوي على أكمل وجه حتى لا يقال عنه أنه «مسيحي» لا يحب الاسلام وأولياء الله الصالحين، هنا ينتهي تأثير الأقباط.

وابتداء من اسنا يقل الأثر القبطي في القرار السياسي، ويبدأ «القبطي»